

وزارة المالية

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 9 جوان 2026 يتعلق بإتمام القرار المؤرخ في 21 أوت 2023 المتعلق بضبط قائمة المنتجات المختصة بها الدولة وأسعارها.

إنّ وزيرة المالية،

بعد الاطلاع على الدّستور،

وعلى الأمر العلي المؤرخ في 16 أكتوبر 1947 المتعلق بضبط أسعار المنتجات المختصة بها الدولة للمستهلكين، وخاصة الفصل الأول منه،

وعلى القرار المؤرخ في 21 أوت 2023 المتعلق بضبط قائمة المنتجات المختصة بها الدولة وأسعارها، وعلى جميع النصوص التي تممته، وآخرها القرار المؤرخ في 6 جانفي 2026.

قررت ما يلي:

الفصل الأول - يضاف إلى قائمة المنتجات المختصة بها الدولة وأسعارها، الملحق بالقرار المؤرخ في 21 أوت 2023 المشار إليه أعلاه، المنتجات المضمنة بالجدول الملحق بهذا القرار.

وتبقى هيكلة أسعار المنتجات الأخرى المختصة بها الدولة دون تغيير.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 9 جوان 2026.

وزيرة المالية

مشكاة سلامة الخالدي

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

سارة الزعفراني الزنزري